الأمم المتحدة

A/66/PV.70

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٧٠

الخميس، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس: اجتماعنا اليوم أهمية خاصة. فواقع الأحداث التي يشهدها العالم اليوم، باتت تفرض، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى جمعية عامة قوية، أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات الواقع العلمي. وحتى تستطيع الجمعية العامة مواجهة التحديات العالمية الجارية، والقيام بدورها المركزي على نحو ما حدده الميثاق، من المركزي على نحو ما حدده الميثاق، من المحتم تنشيط الجمعية وتعزيزها. فجهودنا المشتركة في هذا الصدد، ستمكننا من ضمان الحفاظ على كفاءة الجمعية وقدرتها وحيويتها.

وفي هذا الإطار، أود أن أوجه بالشكر لسعادة السيد داليوس تشيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، وسعادة السيد كاميلو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على قيادتهما القديرة لأعمال الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة في أثناء الدورة الخامسة والستين. ففي ظل قيادتهما لأعمال الفريق العامل، اعتمد تقرير الفريق (A/65/909) وقرار الجمعية العامة ٣١٥/٦٥ في فترة زمنية مثالية، حيث ستعمل هاتان الوثيقتين على إرشاد مناقشاتنا خلال هذه الدورة.

كما يطيب لي أن أشكر سعادة السيد ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، وسعادة السيد أومبيني يوحنا سيفويه، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، على قبولهما التعيين كرئيسي الفريق العامل، متطلعا في هذا الصدد للتعاون معهما، متمنيا لهما كل التوفيق في مسؤولياتهما الهامة المقبلة.

إن مسألة تنشيط الجمعية العامة ليست موضوعا مستجدا بالتأكيد، فهو مدرج في جدول أعمالنا منذ مطلع التسعينيات، شهد نقاشا تضمن آراء مختلفة، حيث ركز بعضها بشكل أكبر على الأبعاد الفنية والإدارية، ومنها كيفية النهوض بطرق عمل الجمعية، وكيفية ترشيد جدول أعمالها بما ينهض بكفاءتها. في حين تناول البعض الآخر من الآراء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحاجة الماسة إلى تنشيط الدور السياسي للجمعية وتعزيز سلطتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك أعرب البعض عن شواغل تتعلق بأهمية مراعاة كل جهاز من بين الأجهزة الرئيسية الدقة في اضطلاعه بالولاية المنوطة به وفقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، آخذا في الاعتبار مراعاة الأبعاد ذات الصلة بالتنسيق بين الجمعية العامة وبقية الأجهزة الرئيسية الأخرى.

وفي تقديري، ونحن بصدد الشروع في مناقشاتنا، فإن ثمة تساؤلات مشروعة تطرح نفسها على الساحة. فالكثير من القرارات التي اتخذتها الجمعية لا تزال بانتظار التنفيذ. والواقع، أن الجمعية العامة ينبغي ألا تكتفي بأن تكون مجرد منبر للمداولات. فهي بالأساس محفل لإيجاد الحلول، والتصدي للتحديات، وبناء التوافق العالمي بشأن الآراء والقضايا موضع الاهتمام المشترك؟

لقد شهدنا حتى الآن تطورات بارزة على عدد من الجبهات. فالممارسة المتبعة الآن في انتخاب رئيس الجمعية العامة قبل توليه منصبه بما لا يقل عن ثلاثة أشهر تمكن الرئيس المنتخب من الإعداد للدورة التالية للجمعية بصورة أفضل. وعلى ذات المنوال، فقد أفسح دعم اختصاص الرئيس في عقد المناقشات الموضوعية غير الرسمية، المجال أمام الجمعية كي تتناول بشكل أوثق القضايا المعاصرة الملحة المطروحة على ساحة النقاش العالمي.

آخذا في الاعتبار بما تحقق من توافق في الآراء بشأن دعم الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، فإنني أعتقد بأهمية توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل أيضاً زيادة تعزيز الدور السياسي المنوط برئيس الجمعية العامة على الصعيد العالمي مع إيلاء اهتمام خاص للدور الذي يمكن أن يضطلع به الرئيس في إطار الوساطة.

غير أنه من دواعي الأسف استمرار وجود عدد من المجالات التي لم يحرز فيها بعد تقدم يذكر، بما في ذلك إجراءات تعيين الأمين العام وأساليب عمل الجمعية العامة وتنفيذ قراراتها. ومن الجدير بالذكر أيضا أن عملية تنشيط الجمعية العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعناصر أخرى على ذات القدر من الأهمية ضمن الإطار الأوسع لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ويتضح ذلك أكثر ما يتضح عندما نناقش على سبيل المثال، ضرورة زيادة تعزيز التعاون بين الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة.

كما يذكرنا ذلك أيضاً بضرورة تناول كل عنصر من عناصر عملية الإصلاح بالقدر نفسه من الاهتمام، وتحديد موقع موضوع تنشيط الجمعية العامة من هذه العملية. وفي اعتقادي فإن تنشيط الجمعية العامة إنما يقع في صميم النقاش بشأن إصلاح المنظمة. فوجود جمعية عامة قادرة، ذات كفاءة وعزم، إنما هو وسيلة وهدف في ذات الوقت.

إن موضوع إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط أعمالها هو أحد أولويات عملي الأربع خلال فترة رئاستي لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة ومن ثم فهو يعبر عن هدفنا المشترك المتمثل في أمم متحدة أقوى، ويترجم التزامنا العميق ببناء منظمة أكثر قدرة على الوفاء بولايتها العالمية. فقد ذكرت في كلمتي الأولى أمام هذه الجمعية الموقرة (A/66/PV.1) التزامي بالبناء على ما تم من إنجازات رائعة تحققت في الدورة الخامسة والستين، خاصةً فيما يتصل بتعزيز هيكل الحوكمة العالمية. وأود في هذا المقام إعادة التأكيد على الدور المركزي المنوط بالجمعية العامة في مجال الحوكمة العالمية.

وقد حرصت، من جانبي، منذ مباشرة مسؤوليتي بصفتي رئيساً للجمعية العامة على التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. كما حرصت

من جانبي على عقد مشاورات منتظمة مع كل من رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك دأبت على العمل بشكل وثيق للغاية وبروح من التعاون مع الأمين العام بان كي - مون، في سبيل تنسيق وحشد جهود الأمانة العامة والجمعية العامة بشأن المسائل الرئيسية موضع الاهتمام المشترك. فمن شأن ذلك التنسيق أن يزيد قدرة منظمتنا على الوفاء بمهامها في هذا الصدد. وقد قمنا في هذا السياق بزيارة موفقة إلى ليبيا خلال الشهر الجاري، وأنا عازم على الاستمرار في هذا التعاون البناء خلال فترة رئاستي.

ختاماً، أود أن أحث الدول الأعضاء على الحفاظ على الزخم السياسي القوي اللازم لإحراز تقدم في تنشيط الجمعية العامة. وأقف بينكم متطلعاً نحو أن تسفر مناقشاتنا اليوم عن بزوغ إرادة واضحة تمضي بنا قدماً نحو تنفيذ المبادرات الرئيسية المطروحة أمامنا. لذا فإني أدعوكم خلال هذه الدورة إلى التعامل مع مشروع القرار السنوي بشأن تنشيط الجمعية العامة بروح يسودها الابتكار. وأتمنى لكم اجتماعا مثمراً وشكراً لكم.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود بادئ ذي بدء، أن أشكر الرئيس على بيانه الهام، وأود أن أؤكد على التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، فيما يتعلق بتنفيذ أي أفكار ممكنة خلال هذه الدورة، من أجل استعادة الدور المحوري للجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن امتنان أعضاء حركة عدم الانحياز لسعادة السفير كاميلو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وغرينادين، وسعادة السفير داليوس شيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا، لجهودهما الدؤوبة وعملهما الممتاز في رئاستهما المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين. ويهنئ أعضاء حركة عدم الانحياز أيضاً سعادة السفير أومبيني ي. سيفو، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، وسعادة السفير ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا على تعيينهما ميسرين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والستين.

وتجدد حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة وصحة وأهمية موقفها المبدئي فيما يتعلق بتلك العملية. وتؤكد الحركة على أن عملية التنشيط ذات طابع سياسي، وتهدف بصورة أساسية إلى تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي الأول لصنع السياسة في الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز مكانتها في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك ينبغي القيام بالعملية بصورة شاملة وشفافة وفعالة.

وترحب حركة عدم الانحياز باتخاذ القرار A/65/315 في أيلول/سبتمبر، الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة، في جملة أمور، الفريق العامل المخصص لكي يناقش خلال الدورة الحالية المسائل المتصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ومواصلة العمل على وجه الخصوص، على تقييم حالة تنفيذ القرارات السابقة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً رغبتها في الإسهام الفعال والبناء في أنشطة الفريق العامل بهدف تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. ومن أجل القضاء بشكل مطرد على المعوقات التي لا تزال تحول دون أن تحقق عملية تنشيط الجمعية العامة كل إمكاناتها، فإنه من الأهمية القصوى إجراء تقييم مستمر لحالة تنفيذ قرارات الجمعية والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء عدم التنفيذ.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء احتراماً تاماً وظائف وسلطات كل هيئة من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، وأن

تحافظ على وجود توازن بين تلك الهيئات في إطار وظائف كل واحدة منها وسلطاتها التي حددها الميثاق. وفي ذلك الصدد، يجب أن يراعي مجلس الأمن مراعاةً كاملة جميع أحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقات هاتين الهيئتين بعضهما ببعض وعلاقاتهما بالأجهزة الرئيسية الأخرى.

وتعرب الحركة مرة أخرى عن قلقها، كما أعربت عنه في الدورات السابقة، حيال استمرار محاولات مجلس الأمن التعدي على سلطات الجمعية العامة وصلاحياتها. فالمادة ٢٤ من الميثاق لا تمنح مجلس الأمن صلاحيات التصدي لمسائل تقع في نطاق وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المنطلق نفسه، تدعو حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى أن يقدم للجمعية العامة تقريرا سنويا أكثر شرحاً وشمولاً وتحليلاً يتضمن تقييما لعمل المجلس.

وتملك الجمعية العامة، بوصفها الهيئة المعني بصنع السياسات في المنظمة، السلطة والدور الضروري لوضع إطار العمل وإرساء المبادئ وتحديد الأهداف لعموم منظومة الأمم المتحدة، بأجهزتها ووكالاتها وبرامجها المتعددة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تظل الجهاز الرئيسي المسؤول عن استعراض عمل جميع الأجهزة والهيئات الفرعية للمنظمة.

وينبغي أن تحافظ الجمعية العامة على دورها وولايتها في تحديد أولويات الأمم المتحدة لدى النظر في كل المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة والإصلاحات، وأن تمارس سلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية وفي تعيين كبار الموظفين في الأمانة العامة، وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يجب احترام صلاحيات الجمعية بوصفها الهيئة الإشرافية الرئيسية للمنظمة، بما في ذلك الإشراف على إدارة عمليات حفظ السلام ومشترياتها.

وإذ تعرب حركة عدم الانحياز عن استعدادها لمواصلة دعم كل الجهود الجارية لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها، فإنها تود أن توضح أنها ستعارض أي مسعى يهدف إلى تقويض إنجازات الجمعية أو التقليل من شأنها، أو الحط من دور الجمعية الحالي ووظائفها، أو إثارة الشكوك إزاء أهميتها ومصداقيتها.

ومن الواضح أن دور وأنشطة رئيس الجمعية، بالرغم من عدم تغيير صلاحياته، قد تطورت في السنوات القليلة المنصرمة، سواء من حيث التكيف مع تنامي أنشطة ومبادرات الجمعية أو من حيث الاضطلاع بمهام رسمية بروتوكولية وتمثيل الجمعية عبر العالم وجعل عمل الجمعية أكثر بروزاً.

وفي الواقع، لقد زادت الأنشطة التي يضطلع بها مكتب رئيس الجمعية العامة زيادة كبيرة على مر السنين. ويتضمن الآن جدول أعمال الجمعية وكذلك جدول أعمال رئيسها عددا هائلا من المسائل. وتوسيع أنشطة الجمعية العامة، بما فيها اتخاذ ما يزيد عن ٣٠٠ قرار ومقرر سنويا، وإنشاء الأفرقة العاملة وتيسير عملية الاجتماعات والمشاورات المعقودة خلال العام، قد جعل من تواجد الرئيس واشتراكه النشط أمرا ضروريا طوال فترة الدورة.

ولم يعد عبء العمل الواقع على كاهل الجمعية العامة يزداد باستمرار، ولم يعد يقتصر على الجزء الرئيسي من الدورة الذي يستغرق طوال الفترة من افتتاح الدورة في أيلول/سبتمبر إلى اختتامها. وينبغي طبعا أن يقترن هذا المستوى الهائل والمتزايد من الأنشطة بالموارد الضرورية، البشرية والمالية على السواء.

وفي هذا الصدد، تود الحركة أن تذكر بأن القرارين ٦٥/٣١٥ و ٦٤/٣٠١ يطلبان من الأمين العام تقديم اقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣. ونتطلع إلى رؤية هذه المقترحات من الأمانة وإلى المناقشة التي ستعقد في اللجنة الخامسة خلال الدورة الحالية لاستعراض اعتمادات ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة. وتود حركة عدم الانحياز أيضا أن تؤكد على أهمية كفالة فعالية مكتب الرئيس، بوسائل من بينها تعزيز ذاكرته المؤسسية.

وإذ نلاحظ مع التقدير التقدم المحرز بالفعل في ذلك الصدد، نرى ضرورة تكريس جهد خاص لتنفيذ القرارات القائمة بشأن هذه المسألة علاوة على تحديد السبل والوسائل، خلال المناقشات المقبلة، للسعي بعزم لتحقيق هذا الهدف بشكل مطرد.

ومن بين صلاحيات الجمعية العامة وولاياتها، يحظى اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة بأهمية بالغة. وفي هذا الصدد أودّ، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية وعلى العمل الذي قام به خلال ولايته الأولى.

وبالنسبة لتعيين الأمين العام في المستقبل، تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام أكثر شفافية وشمولا لجميع الدول الأعضاء، ولذلك تؤكد على ضرورة أن يكون اختيار وتعيين الجمعية العامة للأمين العام أكثر لعالية وكفاءة، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ووفقا لأحكام القرارات ٥١/٢٤١ و ٦٠/٢٨٦ و ٦٤/٣٠١ و ٦٥/٣١٥. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على أهمية التنفيذ الكامل لهذه القرارات في سياق اختيار وتعيين الأمين العام في المرات القادمة.

وختاماً، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن تنشيط الجمعية وتمكينها من ممارسة دورها وصلاحياتها على نحو كامل في بيئة أكثر استجابة من شأنه أن يسهم بقدر كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بكاملها وفي تحسين الحوكمة الدولية والنهوض بتعددية الأطراف. والحركة مستعدة للتعاون والمشاركة مع الوفود الأخرى في مناقشة مثمرة وبناءة بصورة شاملة وعميقة وشفافة حول هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، أرمينيا وألبانيا وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، العضو أيضا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناننا للرئيسين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بالتنشيط الجمعية العامة، الممثلين الدائمين لليتوانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، لما قاما به من عمل رائع. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تعيينه الممثلين الدائمين لجمهورية تنزانيا المتحدة وجورجيا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المنشأ عملا بالقرار ٦٥/٣١٥.

ويتمسك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة بمبدأ تعددية الأطراف الفعالة التي تكمن الأمم المتحدة

في صميمها. وتنصب أولوياتنا العليا في هذا المضمار على تعزيز الأمم المتحدة عن طريق التمويل الفعال المستدام، تمشيا مع القدرة الحقيقية على الدفع وتوخيا لزيادة الكفاءة، حيثما يوجد مجال لذلك. وسنواصل في ذلك السياق الحفاظ على التزامنا بتنشيط ودعم الجهود المبذولة لتقوية دور الجمعية العامة وسلطتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

ويحدونا الأمل حقا بأن الجمعية، بالنظر إلى كونها الجهاز الحكومي الدولي الوحيد المتمتع بعضوية عالمية، فضلا عن ولايتها الواسعة ومسؤولياتها البعيدة الأثر، ستكون قادرة على مواجهة تحدي النهوض بالشرعية والكفاءة في سياق التحديات العالمية الجديدة. ونؤمن بأن تنشيط عملها لا يمكن ضمانه إلا إذا اتخذت الجمعية الإجراءات اللازمة لتبديد شواغل المجتمع الدولي المشتركة. وعندما تفعل ذلك فإنها سترتقي إلى مستوى دورها باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باعتماد القرار ٦٥/٣١٥. ونود أن نشدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة بما فيها القرارات المتصلة بتنشيط عملها، ونلاحظ تأثير تنفيذها على سلطة الجمعية وفعاليتها وكفاءتها. وإن تنشيط عمل الجمعية العامة مرتبط بوضوح بعملية الإصلاح الكلية للأمم المتحدة. ولذلك نتطلع إلى تشكيل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٦٥/٣١٥، والى مواصلة استعراض قائمة قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط العمل.

لقد سبق لعملية تنشيط الجمعية العامة أن أسفرت عن تطورات إيجابية. وأحد أعظم المنجزات القيمة كان عقد المناقشات المواضيعية التي تيسر إجراء نقاش مستفيض للقضايا الحالية ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي. ويقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقديرا خاصا الطابع التفاعلي للمناقشات المواضيعية الذي ييسر مشاركة أوثق للجمعية العامة مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وغيرها من الجماعات خارج منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى استمرار تلك الممارسة ونرجو من رئيس الجمعية العامة أن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن إمكانيات اختتام تلك المناقشات، عندما يكون ذلك ممكنا، بوثائق تركز على تحقيق النتائج. وندرك أيضا أهمية التفاعل بين الجمعية العامة والمحافل والمنظمات الدولية والإقليمية التي تتعامل مع القضايا العالمية التي تسترعي اهتمام المجتمع الدولي، فضلا عن المنافع التي يمكن تحقيقها من ذلك التفاعل.

ونقدر استمرار ممارسة عقد إحاطات إعلامية دورية غير رسمية من قبل الأمين العام حول أولوياته ورحلاته وآخر زياراته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات والأحداث الدولية المعقودة خارج الأمم المتحدة. وإننا نشجعه على مواصلة تلك الممارسة.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، فيعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأن تحسين الشفافية والتعاون يظل أهم هدف. كما ينبغي أن تتمكن الجمعية العامة من الاستفادة من المعلومات عن الاجتماعات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع رؤساء الهيئات الفرعية. وتظل الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس الجمعية العامة عن أحدث أنشطته، بما فيها الرحلات الرسمية، ممارسة تحظى بالتقدير ومصدرا قيما للمعلومات.

وبالنسبة إلى مسألة أساليب العمل، نود أن نشدد على الحاجة إلى مزيد من الترشيد والتبسيط لجدول أعمال الجمعية

العامة ولجانها الرئيسية. ونعتقد أن من المناسب التوسع في النظر في بنود جدول الأعمال ودراسة إمكانية النظر في بعض منها كل سنتين وفي البعض الآخر كل ثلاث سنوات وتجميع البنود في عناقيد وإلغاء بعض البنود كلية. وفي ذلك الصدد تكتسي رئاسات مكاتب اللجان الرئيسية أهمية خاصة. ونتطلع إلى الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء اللجان الرئيسية بشأن أساليب عملها أمام الفريق العامل المخصص. ورغم أن كل لجنة رئيسية تتحكم بقواعد نظامها الداخلي، فإننا نعتقد أن تبسيط وإضفاء الطابع النموذجي على بعض القواعد سيعزز الكفاءة في عمل اللجان.

ونتطلع إلى اضطلاع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، بما في ذلك بصفته رئيسا لمكتب الجمعية، ورؤساء اللجان الرئيسية بأدوار حثيثة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لتحسين التنسيق في جدولة الاجتماعات الرفيعة المستوى لتحقيق الهدف الأمثل من حيث عدد وتوزيع تلك الأحداث على مدار السنة، مع مراعاة الحاجة في الوقت ذاته إلى الحفاظ على سلامة المناقشة العامة.

وننتظر كذلك التقرير المرتقب من الأمين العام عن قوام موظفي مكتب رئيس الجمعية العامة وتمويله.

ونعرب عن استحساننا لمبادرة البعثة الدائمة لفنلندا بتنظيم المعتكف الرفيع المستوى تحت عنوان ”من أجل جمعية عامة أقوى“ الذي عقد في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه في تريتاون، في ولاية نيويورك، بهدف المساهمة في تنشيط عمل الجمعية العامة. وقد حضر المعتكف رؤساء الجمعية العامة في دوراتها الثانية والستين والخامسة والستين والسادسة والستين، والأعضاء المنتخبون لمكتب الجمعية وكبار المسؤولين في الأمانة العامة. وإن الصيغة غير الرسمية التي عقد بها المعتكف أدت إلى حفز تبادل الآراء وطرح عدد من الأفكار والاقتراحات الهامة والمفيدة التي يمكن أن تيسر عمل الفريق العامل المخصص.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أشدد على الدور الهام الذي يؤديه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة. وأود أن أطمئن الجمعية على مواصلة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الانخراط بطريقة عملية في عمل الفريق العامل المخصص. ونتطلع إلى استلام خطة عمله في القريب العاجل.

السيد دلغادو سانتشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يعلن الوفد الكوبي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، الذي يمثل مواقف ١٢٠ دولة عضوا. ونود أن نضيف بضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

أولا، يود الوفد الكوبي أن يعرب عن إشادته بالممثلَيْن الدائمين لسانت فنسنت وجزر غرينادين وليتوانيا على العمل الممتاز الذي اضطلعا به في الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة أثناء الدورة الخامسة والستين. ونشكرهما أيضا على إعداد التقرير الوارد في الوثيقة A/65/909، الذي يسر اعتماد القرار ٣١٥/٦٥. وهاتان الوثيقتان تبينان الجهود التي بذلت لتحقيق التقدم في تنشيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك المهام المعلقة.

ونهنئ أيضا سفيري جمهورية تنزانيا المتحدة وجورجيا بمناسبة تسلمهما الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص أثناء الدورة السادسة والستين. ونثق بأن الفريق العامل المخصص، بفضل قيادتهما، سيواصل المساعدة في تقوية الدور الأولي للجمعية العامة في منظومة العلاقات الدولية داخل هيئة الأمم المتحدة. ونطمئنهما على تعاوننا ومساعدتنا التامة لبلوغ تلك الغاية.

الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيسي للتداول ورسم السياسة العامة. وطبيعتها التمثيلية والديمقراطية تمنح لها الشرعية والمكانة التي تجعل منها أسمى تعبير عن مبدأ المساواة بين الدول في السيادة. وإن تنشيط عملها يكتسي أهمية قصوى.

العقبة الرئيسية في طريق تنشيط عمل الجمعية العامة تتمثل في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول التي تسعى إلى فرض مصالحها السياسية الضيقة على آراء الأغلبية. وهذا هو سبب أن تنشيط أعمال الجمعية ليس مسألة تقنية، كما يريد البعض منا أن نصدق، وإنما مسألة سياسية في جوهرها.

إن رفض تنفيذ الكثير من قرارات الجمعية العامة مرفوض. ورغم أن تلك القرارات تمثل مجموعة هامة من القوانين في مجموعها، فإنها ظلت حبرا على ورق.

وتنطبق هذه الحالة أيضا على العديد من القرارات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي ينقصها التنفيذ بصورة غير مقبولة بالرغم من حقيقة أنها قد اعتمدت بتوافق الآراء. وكما قلنا في مناسبات أخرى، لا يمكن أن يقتصر تنشيط أعمال الجمعية العامة على مجرد الخطابات. فالجمعية تتمتع بكل السلطات القانونية التي تمكنها من التصرف، ولهذا السبب نأمل أن يتمكن الفريق العامل المخصص خلال هذا العام من اعتماد جدول أعمال واسع ومرن يمكننا من تحقيق بعض الأهداف الطموحة.

ومن الأساسي أن نضمن التوازن الملائم بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، عملاً بالميثاق. ويود وفدي أن يؤكد مجددا أنه يساوره القلق حيال الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لوضع معايير وتعريفات قانونية، غاضاً الطرف عن حقيقة أن من المسؤوليات الحصرية للجمعية، وفقاً للمادة ١٣ من الميثاق، أن تشجع التقدم المضطرد للقانون الدولي وتدوينه. فهذه الاتجاهات والمحاولات الخطيرة الرامية إلى توسيع جدول أعمال مجلس الأمن بتجاوز ولايته يجب وقفها لأسباب من بينها أنها تمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وتحد من حجم المناقشة والشفافية والطريقة الديمقراطية التي يتم بها التصدي للمشاكل الحالية لعالم اليوم. ونغتنم هذه الفرصة لنحث مرة أخرى الدول الأعضاء على أن تقوم بإدخال إصلاحات جذرية على مجلس الأمن من شأنها أن تحوله إلى جهاز يتسم بالشفافية والمشاركة والديمقراطية يحتاج إليه المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة أمر أساسي إذا أردنا إدخال إصلاحات حقيقية على الأمم المتحدة. ولن نتمكن من القيام بعملنا حتى تمارس الجمعية العامة جميع مهماتها وسلطاتها. ولا نستطيع أن ندعي أننا منظمة تستجيب لنظام العلاقات الدولية في عالم اليوم بدون أن نضع الجمعية في صميم مناقشاتنا وجهودنا المتعددة الأطراف. فلا يمكن التصدي للمشاكل العالمية الحالية إلا بجهاز يتسم بالعالمية والديمقراطية مثل الجمعية العامة. وإيجاد الحلول لها يتعدى القدرة المحدودة لبلد بعينه أو مجموعة من البلدان، مهما كانت تعتبر نفسها قوية.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في السنة الماضية، الممثلين الدائمين للتوانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، على عملهما الرائع في ترؤس الفريق. لقد تجلت جهودهما وقيادتهما في القرار الذي اتخذناه في الدورة السابقة القرار (٣١٥/٦٥)، الذي يرسي أساسا قويا لمناقشاتنا والعمل المتواصل للفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع.

ونرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين، السفير سيفوي ممثل تنزانيا، والسفير لومايا من جورجيا، ونقدم لهم دعمنا التام. ونتطلع أيضا إلى العمل مع الدول الأعضاء الزميلة ونحن ننظر في أفضل الخيارات لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالمشاركة المتعددة الأطراف وبمنظومة أمم متحدة قوية. وننوه بالإسهامات الهامة للجمعية العامة في الوفاء بمهمة الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون مناقشاتنا والجهود التي يبذلها الفريق العامل بناءة في تمكيننا من النظر في كيفية تحسين أساليب العمل كي تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بعملها بصورة أفضل. وأود أن أقترح أن نركز انتباهنا على تبسيط وتحديد أولويات جدول أعمال الجمعية العامة، بحيث نتمكن من التركيز على المسائل ذات الأولوية. ولتحقيق ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في استعراض القرارات القائمة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وليس بشكل سنوي، وينبغي أن تمارس المزيد من الانضباط في تقديمها مشاريع القرارات. وعلاوة على ذلك، فإن القرارات المعتمدة بشأن مواضيع عفا عليها الزمن أو مجهولة لا تحوّل انتباهنا عن القضايا الملحة فحسب بل تقلل أيضا من مصداقية هذه الهيئة.

وفي إطار جهودنا لكفالة أن تظل الجمعية العامة هامة، علينا أن نشجع على نشر قرارات الجمعية العامة في التوقيت الأنسب، حالا بعد اعتمادها. ومن شأن إبلاغ الآخرين بعملنا أن يبرز أهمية المسائل التي نتناولها ويشجع الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات الجمعية على نحو أسرع.

ولئن كان توفير المعلومات للعالم خارج نيويورك مسألة هامة، فإن زيادة التفاعل بين رؤساء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ورؤساء اللجان الرئيسية ورئيس الجمعية العامة من شأنه أن يخدم الجمعية العامة بصورة أفضل. وقد يمكن تحقيق ذلك بتبادل وجهات النظر والأولويات في بداية كل دورة جديدة للجمعية. وزيادة التعاون والتنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة مسألة حاسمة لتمكيننا من تحقيق هدفنا المتمثل في تبسيط جداول الأعمال والحد من الهدر المترتب على الازدواجية. ويجب تعزيز العلاقة بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة بالنظر إلى أهمية كفالة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تعرب فييت نام عن خالص تقديرها للجهود التي بذلها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في إعداد الوثيقة A/65/909، المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١١. وفييت نام تلتزم بدعم عمل الفريق العامل المخصص خلال الدورة السادسة والستين. وبغية تحسين كفاءة الفريق العامل، تقترح فييت نام أن يضطلع الميسرون المشاركون بدور المنسقين أيضاً، من أجل تضييق شقة الخلافات بين الدول الأعضاء، وأن ينظموا اجتماعات منفصلة مع المجموعات المختلفة للدول الأعضاء لتعزيز التفاهم المتبادل بين تلك المجموعات. وفي نفس الوقت، تدعو فييت نام الدول الأعضاء إلى العمل بطريقة تعاونية كيما تزداد اقتراباً من تحقيق انفراج وإحراز نتائج ملموسة خلال تلك الدورة السادسة والستين الهامة للجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رافائيل أرخوندو (بوليفيا).

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير مصر لقرار الرئيس إدراج موضوع ”تنشيط عمل الجمعية العامة“ كأحد مواضيع أولوياته الرئيسية خلال الدورة السادسة والستين، وتعهده بتكثيف الجهود لتنشيط الجمعية العامة، حتى يمكنها أن تحافظ

على دورها المؤسسي الصحيح ولكي تكون أكثر كفاءة وقدرة في الاستجابة للحالات الناشئة والشواغل المشتركة.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لسعادة السفير داليوس شيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، وسعادة السفير كاميلو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فينسنت وغرينادين، لقيادتهما القوية في الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين. وأتعهد بكامل دعمنا للرئيسين المشاركين المعينين حديثاً للفريق العامل المخصص خلال الدورة الحالية، سعادة السفير أومبيني ي. سيفوي، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، وسعادة السفير ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، ونحن نمضي قدما في عملية تنشيط عمل الجمعية العامة سعياً لتحقيق نتائج ملموسة.

كما أود أن أعرب عن تأييد مصر للبيان الذي أدلى به سعادة السفير مراد بن مهيدي، الممثل الدائم للجزائر، باسم حركة عدم الانحياز، وأن أضيف بعض النقاط التي تراها مصر ضرورية لنجاح عملية تنشيط الجمعية العامة.

إن تنشيط عمل الجمعية العامة عنصر أساسي الأهمية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك، إصلاح مجلس الأمن، بالطبع. فمنذ عقدين تقريباً، وتحديداً منذ عام ١٩٩٣، اعتمدت الدول الأعضاء بتوافق الآراء أكثر من ١٧ قراراً متعاقباً تتضمن تدابير محددة تهدف إلى تنشيط وتعزيز عمل الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التمثيلي والتداولي الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة. وللأسف، فإن تلك التدابير المتفق عليها بتوافق الآراء لم تنفذ بالكامل، لأسباب أهمها الافتقار إلى الإرادة السياسية لضمان اضطلاع الجمعية العامة بدورها الريادي في الحوكمة العالمية، مع المراعاة الصارمة للتوازن الدقيق في الاختصاصات الذي حدده الميثاق بين جميع الهيئات الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ولذلك، ترى مصر أن أول وأهم خطوة صوب تحقيق تقدم في تنشيط الجمعية العامة تتمثل في ضمان التنفيذ الصادق لكل القرارات التي سبق اتخاذها بشأن هذا الموضوع بالإضافة إلى التدابير الجديدة التي قد تتخذ خلال الدورة الحالية وترجمتها إلى أعمال ملموسة. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل المخصص أن يواصل تقييمه المتعمق لحالة تنفيذ القرارات السابقة، وأن يشرع في إنشاء آلية متابعة للتحديد الواضح للقيود التي تتسبب في وجود ثغرات في التنفيذ، وإقرار سبل ووسائل لمعالجة تلك القيود والثغرات.

والتحدي الرئيسي الذي يواجه تنشيط عمل الجمعية العامة يتمثل في التعدي المستمر من جانب مجلس الأمن على دور الجمعية العامة ووظائفها. فمجلس الأمن يحاول باستمرار إعادة تعريف نطاق اختصاصه من خلال توسيع قائمة المسائل التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، في رأيه، بما في ذلك مسائل قيد نظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل، كما رأينا في الجلسات التي عقدها المجلس في وقت سابق من العام الحالي بشأن مسائل مثل التنمية وتغير المناخ والأمراض والاتجار بالمخدرات والأشخاص، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن للفريق العامل المخصص أن يحدد مجالات التعدي تلك في مداولاته القادمة، من أجل البدء في معالجة التداخل في الأنشطة وما يؤدي إليه ذلك من تبديد للموارد.

وفي غضون ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدور أكثر تفاعلاً وأن تستجيب بدون إبطاء للتحديات الناشئة ولتطور الأحداث والأزمات، بما فيها تلك التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تظل يقظة وأن تتخذ الإجراء السليم

عندما يفشل مجلس الأمن في معالجة الحالات التي تنطوي على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ووقف الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة، وذلك امتثالاً لمسؤولياتها الرئيسية بموجب المواد من ١٠ إلى ١٤ والمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تثني مصر على الرئيس لاختياره ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“ كموضوع للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، مما يؤكد دور الجمعية في مجالي السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الوساطة كأداة حيوية الأهمية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة عقد مناقشات مواضيعية شاملة وتفاعلية بشأن القضايا الراهنة ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي، وأن تزيد من تفاعلها مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن المسائل ذات الصلة، الأمر الذي سيسهم على نحو إيجابي في زيادة بروز دور الجمعية العامة والوعي العام بذلك الدور. وفي هذا السياق، تقدر مصر مبادرة الرئيس بعقد جلسة للحوار مع المجتمع المدني في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بغية استكشاف مزيد من مجالات التعاون والتفاعل بين الجمعية العامة والمجتمع المدني.

إن تعزيز فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة أمر أساسي أيضاً لتحسين دور الجمعية وسلطتها، بما في ذلك من خلال تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نحافظ على ممارسة انتخاب رئيس الجمعية العامة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من افتتاح الدورة الجديدة للجمعية في أيلول/سبتمبر، لتمكين الرئيس من الإعداد السليم لمسؤولياته أو مسؤولياتها الجديدة. ومن المهم والعملي أيضاً أن يقدم الرئيس المنتهية ولايته تقريراً موجزاً للرئيس المنتخب يبين فيه أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بالإضافة إلى توصيات محددة، حسب الاقتضاء.

وفي هذا الإطار، ووفقاً للفقرة ١٠ من القرار ٣٠١/٦٤، أود أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة الخامسة يفترض أن تراجع مخصصات الميزانية لمكتب الرئيس في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ونعتقد أنه ينبغي أن تدرج اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية صيغة محددة بشأن ذلك الموضوع الهام للبدء في تعزيز مكتب الرئيس على الفور.

إن اختيار وتعيين الأمين العام موضوع آخر على جانب كبير من الأهمية للعضوية الأوسع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات السابقة ذات الصلة للجمعية العامة بهذا الشأن، بما في ذلك القرارين ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، وتحديد تدابير عملية لضمان تنفيذ أحكامها. وبما أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد أدواراً ومسؤوليات محددة للجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الشأن، ينبغي لنا أن نركز على دور الجمعية العامة لكفالة الشفافية والمساءلة والتنافسية في هذه العملية وضمان أن تكون الجمعية أكثر تفاعلاً وفي مرحلة مبكرة في عملية الاختيار عند تحديد المرشحين لهذا المنصب المهم.

وينبغي تحسين التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في عملية قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، تماشياً مع الفقرة ٢ من المادة ٤ من الميثاق. والتنسيق مهم أيضاً في الانتخابات التي تعقد بشكل متواز في الهيئتين، كالانتخابات التي تجرى لتعيين أعضاء محكمة العدل الدولية. وأظن أننا شهدنا في الدورة الحالية مثالاً على ذلك.

ختاماً، إن الجمعية العامة كانت، وستظل أكثر الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة تمثيلاً وديمقراطية، حيث أن

جميع الدول الـ ١٩٣ أعضاء دائمون وعلى قدم المساواة ومتساوون في الأصوات وبدون أي حق نقض. ولذلك، ينبغي أن تجدد العضوية الأوسع التزامها الجماعي وأن تمارس الإرادة السياسية الضرورية لتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها الريادي في عالم يزداد تعقداً، مع تصاعد القضايا الملحة، ومعالجة التحديات القديمة والناشئة التي تواجهها.

ومصر على يقين من أنه بقيادة الرئيس الحالي للجمعية، السفير النصر، وتوجيه الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، يمكننا أن نقطع شوطاً كبيراً صوب تحقيق أقصى درجات التقدم في عملية تنشيط الجمعية العامة.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للتداول في السياسات، وهي واحدة من أهم الهيئات بموجب الميثاق. وفي الوقت الحالي، يظهر الكثير من التحديات والتهديدات العالمية الجديدة والمتنوعة باستمرار. والدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، تنتظر من الجمعية العامة زيادة تعزيز سلطتها وفعاليتها والاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق على نحو أفضل. وتنشيط الجمعية العامة عنصر مهم في الإصلاح، وكان موضوعا توافقت آراء الدول الأعضاء بشأنه في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وتثني الصين على رئيس الجمعية العامة إذ جعل تنشيط عمل الجمعية أولوية في هذه الدورة.

وينبغي للجمعية العامة أن تركز أكثر على وظيفتها كهيئة للتداول في السياسات، مما يشجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط. وفي الاستجابة للتطورات الدولية الأخيرة، ينبغي لها تحديد المسائل ذات الأولوية والتركيز على المداولات، ومعالجة المسائل ذات الأهمية المباشرة للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. والصين تؤيد الجمعية العامة إذ تواصل تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وفيما يتعلق بمسائل صون السلام والأمن الدوليين، تحث الصين الجمعية العامة على تعزيز التنسيق والتعاون مع مجلس الأمن، حسب تقسيم العمل بالشكل الوارد في الميثاق.

وفي السنوات الأخيرة، قامت مجموعة الـ ٢٠ وغيرها من الآليات الدولية المتعددة الأطراف الناشئة بدور هام في الحوكمة العالمية وفي معالجة الأزمة المالية. وجهود الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٠ ينبغي أن تكون تكاملية، حتى يتولد التآزر بينهما. والصين تؤيد مزيداً من التواصل والتفاعل بيم الأمم المتحدة والمجموعة تلك، وتثني على الممارسة المفيدة التي تقدم من خلالها رئاسة المجموعة والأمين العام إحاطات إعلامية للجمعية العامة.

وتدعم الصين جهود الجمعية العامة لتحسين أساليب عملها وتبسيط عملية صنع القرارات وتحسين الكفاءة واعتماد نهج عملي المنحى. وعلى الدول الأعضاء أن تظهر الإرادة السياسية بغية ضمان التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية حفاظاً على سلطتها.

إن فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة ضمانة هامة لأداء عمل الجمعية بكفاءة. والصين تؤيد دعم المكتب، وخاصة فيما يتصل بقدرته على معالجة الصعوبات البشرية والمالية التي تواجهها البلدان النامية.

وتنشيط الجمعية العامة يؤثر على مصالح الدول الأعضاء كافة. والصين تؤيد بقوة تنشيط الجمعية وجهود رئيسها تحقيقاً لذلك الغرض.

وفي إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، تبدي الصين استعدادها للنهوض بتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الموضوع. ونأمل أن ترتكز الجهود في هذا الصدد على مبدأ التدرج من المسائل الأسهل

إلى ما هو أكثر صعوبة، كيما يتسنى لنا المضي قدماً بطريقة عملية وملموسة.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود إندونيسيا أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الجلسة هذه.

وإذ ننظر في موضوع دورتنا الحالية، ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“، تبرز أكثر من ذي قبل أهمية تعزيز الجمعية العامة، بحيث يمكنها تنشيط دورها الحيوي في ضمان التسوية السلمية للنزاعات وإيلائها الأهمية التي تستحقها.

ونؤمن بشدة بالأهمية البالغة لموضوع الدورة الحالية بالنسبة لمداولاتنا اليوم. فالجمعية العامة ينبغي أن تشجع جهود الوساطة وتغذيها بطريقة مناسبة من حيث التوقيت وأن تنهض بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام حتى قبل أن ينشب الصراع. ولمعالجة تلك التحديات وغيرها من التحديات الاجتماعية والسياسية والتنموية المشتركة التي يواجهها عالمنا اليوم، يجب إفساح المجال للجمعية وتمكينها من أداء مهامها بموجب الميثاق بفعالية.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٨٣/٦٥ بشأن الوساطة في وقت سابق من هذا العام، والذي ينشئ محفلاً يمكن للدول الأعضاء من خلاله التفاعل مع الأمين العام بشأن مسألة الوساطة، وتعزيز قدرة الجمعية على أداء دورها الإشرافي الحق واقتراح سبل لتعميم استخدام الوساطة في كل منظومة الأمم المتحدة.

وقبل أن أستطرد في بياني، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق، بصفته منسقاً لحركة عدم الانحياز.

ونود أن نشارك الآخرين في تهنئة الممثلَيْن الدائمَين لتترانيا وجورجيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وإندونيسيا تضيف صوتها إلى أصوات الآخرين في الثناء على السفيرين كاميلو غونسالفيس، ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، وداليوس شيكوليس، ممثل ليتوانيا، على عملهما القيم للغاية أثناء رئاستهما المشتركة للفريق العامل خلال الدورة الخامسة والستين.

ونؤكد على أهمية الفريق العامل المخصص، الذي يبني بقوة الآن بالفعل على الإنجازات التي تحققت في الدورات السابقة. ولذلك، نحن مقتنعون بأن القرار ٣١٥/٦٥، إلى جانب القرارات السابقة بشأن التنشيط، يمكن، بل وينبغي أن تشكل الأساس الرئيسي لعمل هذا الفريق.

وأود أن أسلط الضوء على بعض نقاط القرار ٣١٥/٦٥ التي تراها إندونيسيا ذات أهمية بالغة في مضي الفريق العامل المخصص قدماً في عمله. إننا نؤكد أن إبداء البلدان مزيداً من الإرادة السياسية يظل أمراً محورياً للنهوض بجهودنا الجماعية لتنشيط الجمعية. وليس من نقص في قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها نواصل المطالبة بتنشيط الجمعية بعد ١٨ عاماً من النقاش بشأن إصلاح الأمم المتحدة. بل إن عدم التنفيذ أو بطء تنفيذ القرارات المتخذة بشأن المسألة بالفعل هو السبب الأساسي الذي يكمن وراء عدم تمكن الجمعية من أداء دورها حسب الميثاق بالكامل.

ولذلك، ينبغي أن يواصل الفريق العامل جهوده، وأن يكثفها، لتحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، في جملة أمور، من خلال البناء على القرارات ذات الصلة السابقة وتقييم حالة تنفيذها.

وفي هذا الصدد، فإن قائمة الجرد المرفقة بالتقارير السنوية للفريق العامل المخصص قد ثبت أنها أداة مفيدة للغاية. ونرحب بما جاء في القرار ٣١٥/٦٥ من الطلب إلى

الأمين العام بأن يقدم تحديثاً لأحكام قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط والموجهة إلى الأمانة العامة للتنفيذ (الفقرة ٣).

ويتطلع وفد بلدي إلى أن يعلم من هذه المستجدات الأسباب والقيود التي قد تكون وراء عدم تنفيذ القرارات ذات الصلة.

كما نعتقد أن تحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية لا يزال هاما للغاية لزيادة كفاءة وفعالية أعمال الجمعية. ولذلك يؤيد وفد بلدي دعوة اللجان الرئيسية للجمعية إلى مناقشة أساليب عملها في الدورة الحالية للجمعية. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للمشاركة بصورة بناءة مع رؤساء اللجان الرئيسية في الأفرقة العاملة المخصصة.

وبالنسبة للعلاقة مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والمجموعات الأخرى خارج نطاق المنظمة، نود أن نشدد على أنه في حين ينبغي إقامة تعاون وتضامن فيما بين أصحاب المصلحة بغية التصدي الفعال للعديد من التحديات العالمية الجماعية، من الأهمية الحيوية بمكان أن تكون هناك علاقات متوازنة فيما بينهم وان يعملوا في اطار ولاياتهم.

كما ترحب إندونيسيا بالجهود التي تبذلها الجمعية لتوسيع وتعميق تعاونها مع منظمات المجتمع المدني وأيضا مع البرلمانات الوطنية والإقليمية.

وفيما يتعلق بعملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، التي ظلت باستمرار ضمن مواضيع مناقشة ديناميكية في الفريق العامل المخصص، فإننا نرى أنه بدون إخلال بالمادة ٩٧، على الجمعية أن تضطلع بدور أكثر مغزى في عملية اختيار وتعيين الأمين العام. ونشاطر الآراء التي أُعرب عنها ومفادها أنه لا بد من تفاعل جوهري للمرشحين مع الجمعية، وأنه يجب مواصلة ايلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التناوب الإقليمي.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/65/71)، التي تقترح فيه أن تعقد الجمعية العامة جلسات استماع أو اجتماعات مع المرشحين لمنصب الأمين العام.

ونؤكد مجددا على أهمية أن تضطلع الجمعية العامة بدور أساسي في جميع جوانب عمل أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك اختيار وتعيين رؤساء وكالات الأمم المتحدة وكبار موظفي الأمانة العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة مرة أخرى على التزام إندونيسيا بمواصلة العمل مع جميع الوفود في مسعى لتدعيم مركز الجمعية العامة ووظائفها.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن اشكر الرئيس الناصر على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتتيح الجلسة العامة الحالية فرصة لمناقشة مسائل ذات صلة مباشرة بالعمل السليم لمنظومة الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، بمصداقية المنظومة ذاتها.

وأود في بداية بياني أن أعرب عن امتناننا للسفير داليوس شيكوليس، ممثل ليتوانيا والسفير كميلو غونسالفيس، ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، على عملهما الكفؤ بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين.

ففي ظل قيادتهما المحنكة، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٥/٣١٥، الذي يمثل إسهاما كبيرا في تنشيط أعمال الجمعية العامة. وترحب البرازيل بأحكام القرار، وبخاصة فيما يتعلق بدور الجمعية في عملية اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، فضلا عن

الاقتراحات باستعراض أساليب عمل الجلسات العامة وعمل اللجان الرئيسية.

كما أود أن أهنئ السفير أومبني سيفويه، ممثل تترانيا، والسفير ألكسندر لومايا، ممثل جورجيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة للدورة الحالية. ومن المؤكد أنه يمكنهما التعويل على دعم وفد بلدي الكامل ومشاركته البناءة.

إن الجمعية العامة هي أكثر هيئات صنع القرار تمثيلاً في الأمم المتحدة. وتزودها عضويتها العالمية ونظامها الأساسي الديمقراطي بالشرعية التي تمكنها من أداء عملها باعتبارها المنتدى السياسي الطبيعي للنظر في جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. كما أن هذه الشرعية الفريدة تمنح الجمعية العامة دورا محوريا للإشراف على تنفيذ الولايات التي أسندتها الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي النظر على سبيل الأولوية إلى جهودنا الرامية إلى تعزيز كفاءة الجمعية العامة ودورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

وترى البرازيل أن العلاقة فيما بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ينبغي أن تكون متعاضدة ومتكاملة. ولا يكفي كفالة أن تؤدي كل هيئة بمفردها وظائفها وفقا للميثاق. وبدلا من ذلك، من الضروري تشجيع المزيد من التعاون والتضامن فيما بينها. ولكي تكون المنظومة فعالة، ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بأعمالها بصورة فعالة. ومن الأهمية بمكان أيضا إقامة التوازن اللازم فيما بين الأجهزة الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن وعلاقته مع الجمعية العامة.

كما ينبغي أن يكون تعزيز التفاعل المباشر بين الدول الأعضاء والأمانة العامة في صدارة عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وسيكون إجراء حوار أكثر تواترا ومباشر بين الجمعية العامة وآليات التنسيق على نطاق المنظومة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ويمكن للجمعية العامة نفسها أن تبذل المزيد من الجهود لتحسين فعاليتها بالذات. وترحب البرازيل بالجهود الرامية إلى ترشيد جدول الأعمال وتبسيط أساليب العمل، في الجمعية وفي اللجان الرئيسية على السواء. وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة مسألة هامة أخرى ينبغي معالجتها، بوسائل من ضمنها توفير موارد وافية في الميزانية العادية وتحسين إجراءات الانتقال بين الرئاسات.

وتتسم مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بأهمية قصوى في سياق تنشيط أعمال الجمعية العامة. وعلى الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتحديد وإزالة القيود التي تحول دون تنفيذ القرارات، بغية المحافظة على دور الجمعية وسلطتها وتعزيزهما.

وينبغي لدور الجمعية العامة في عملية اختبار وتعيين الأمين العام أن يجسد موقفها بصفتها الهيئة الإدارية الرئيسية للأمم المتحدة. وعلى الأعضاء الاستفادة من القرارات القائمة من أجل تعزيز الإجراء الحالي. وينبغي أن تتاح لجميع الأعضاء فرصة عقد الاجتماعات والتفاعل مع المرشحين المرتقبين بطريقة منظمة قبيل الموافقة على ترشيحهم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرة التي اتخذها معالي السيد بان كي – مون في مناسبة تعيينه مؤخرا.

وفضلا عن ذلك، نحن نؤيد بشدة النظر بصورة أكثر عمقا في دور الجمعية العامة في الإجراءات المنظمة لاختيار وتعيين وإقرار رؤساء الوكالات المتخصصة الرئيسية والصناديق والبرامج. ومن شأن مشاركة مباشرة بصورة أكبر للجمعية العامة في العملية توفير المزيد من الشفافية وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء. ونعتقد أن المزيد من التناوب

المتوازن القائم على أساس المناطق ونوع الجنس والتمثيل في جميع تلك المناصب الرفيعة في اطار منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يكون في مصلحة العضوية بأكملها.

ولا يمكن النظر في عملية تنشيط الجمعية العامة بمعزل عن السياق الواسع لإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. ومن واجبنا نحن، الدول الأعضاء، أن نواصل السعي الجاد لإجراء التغييرات اللازمة التي ستمكن الجمعية العامة من تحقيق إمكانيتها الكاملة بصفتها المصدر الأولي للشرعية من أجل الحوكمة العالمية.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم بلدي في المناقشة المشتركة التي تعقد اليوم. ونحن نرى أن مسألة تنشيط الجمعية العامة اتسمت بأهمية كبيرة في الأعوام الأخيرة. وبرز ذلك بوضوح تام في تأكيد رئيس الجمعية العامة على إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، وكلاهما ضمن الأولويات الأربع للرئاسة الجديدة للجمعية العامة.

ويسرني أن أسجل تقدير وفد بلدي للعمل الجيد الذي أنجزه الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في العام الماضي، سعادة السيد كاميلو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسعادة السيد داليوس شيكوليس، الممثل الدائم لليتوانيا. كما أود أن أسجل تقدير وفد بلدي للعمل الذي أنجزه الوفد الجزائري بصفته رئيس حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، فضلا عن عمل الشركاء المفاوضين الآخرين، الذين عملوا بروح التعاون خلال الدورة الماضية.

وأود أيضا أن أرحب بتعيين الممثل الدائم لجورجيا والممثل الدائم لتترانيا رئيسين مشاركين جديدين للفريق العامل المخصص خلال هذه الدورة. والوفد الهندي سيؤيد كلاهما في الاضطلاع بمهامها خلال الدورة.

وقبل أن امضي قدما في توضيح موقف الهند، اسمحوا لي بأن استخدم قياسا معاصرا لتفصيل نهجنا الأساسي نحو بندي جدول الأعمال قيد النظر. فحينما يعرض مستخدمو موقع فيسبوك آراءهم يحصلون على رد من أصدقائهم، الذين بدورهم يعبرون عن أنفسهم من خلال ثلاثة خيارات أساسية ألا وهي ''أعجبك'' و ''علق'' و ''شارك''. وعادة ما تلقى أفضل المشاركات أعدادا كبيرة من ''أعجبك'' وتجري ''مشاركتها'' مرارا وتكرارا، ولكن المشاركات الجيدة تحصل على عدد كبير مماثل من ''التعليقات''، لأنه ما زال هناك مجال للمزيد من التحسين. واستمرارا مع مصطلحات الفيسبوك، يمكننا القول إن تنشيط الجمعية العامة، في الوقت الحالي، حظي بتعليقات كثيرة، وأعجب به كثيرا ولكنه نادرا ما تم مشاركته. بل هناك الخطر المتمثل في أنه، إذا لم نتصرف على وجه السرعة بشأن تنشيط الجمعية العامة، لن ينطبق عليه سوى الاقتصار على فئة ''الحدث'' مع استكمال مركزه مرة كل عام.

إن إصلاح الأمم المتحدة عملية يتعين أن تتطور مع تطور الحالة الدولية. وأوضح مثال على ذلك الدور المفيد بشكل بالغ الذي يمكن أن تضطلع به في الأمم المتحدة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ولكن لا يسمح لها لمجرد أننا لم نصلح الأمم المتحدة بعد بشكل واف لتجسد الوقائع العالمية المعاصرة.

والأكثر قتامة هو الرفض العنيد لتنفيذ الأمور البديهية، مثل التزام زعماء العالم في عام ٢٠٠٥ بإجراء الإصلاح العاجل لمجلس الأمن. وسمعة الحالة الراهنة، وفي بعض الأحيان مع التواطؤ الفعال للوفود بمحض المواقف

الوطنية الضيقة الأفق الناجمة من الطموح المحدود، تعد استهزاء باختصاصات الجمعية.

وتلك الحالة تمثل أكبر إضرار مروع بالمادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنح الجمعية العامة سلطة مناقشة أي مسائل أو أمور تقع في نطاق الميثاق أو تتصل بسلطات ومهام أي جهاز من الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق وهي تحديدا، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة، باستثناء الأجهزة المستبعدة بشكل صريح.

ونقطة البداية لموقف وفد بلدي إزاء مسألة تنشيط الجمعية العامة هي الإيمان الجازم بأنه لا يمكن تنشيط الجمعية العامة إلا حينما تحترم مكانتها نصا وروحا على السواء باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل.

وينبغي للجمعية العامة أن تتصدر وضع جدول الأعمال العالمي واستعادة الدور المحوري للأمم المتحدة في صياغة النهج المتعددة الأطراف نحو تسوية المسائل العابرة للحدود الوطنية. وتمشيا مع تلك المبادئ الإرشادية، شارك وفد بلدي بفعالية في مداولات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين. وقدمنا عددا من الإسهامات في الاجتماعات التي عقدت خلال الدورة السابقة. وقدمت تلك الإسهامات بروح المشاركة البناءة. ونحن مسرورون لأنها أُخذت بعين الاعتبار في المفاوضات المفضية إلى اتخاذ القرار ٣١٥/٦٥. ولئن كنا مسرورين لأن القرار ٣١٥/٦٥ تمكن من إبراز بعض الخطوات الهامة المطلوبة في رحلتنا الجماعية نحو تنشيط الجمعية العامة، فإننا نؤمن إيمانا جازما بأنه لا يزال علينا بذل المزيد من الجهود.

وبدون إخلال بإجراءات الفريق العامل المخصص، التي ينبغي أن تبدأ قريبا، أود أن أسجل الآراء المدروسة للوفد الهندي بشأن بعض الجوانب الهامة للمسائل المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة. أولا وقبل كل شيء، من الأهمية البالغة بمكان أن ننشئ علاقة احترام مناسبة للولايات الخاصة بكل هيئة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بروح الميثاق. وفي ذلك الصدد، من المهم بشكل خاص ألا يتعدى مجلس الأمن على ولاية الجمعية العامة بتفسيرات فضفاضة للغاية ومتساهلة لما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأي إخلال بالسلم أو عمل من أعمال العدوان وتفسير ما يشكل حالة يمكن أن يتخذ المجلس بشأنها إجراء بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن جدول أعمال المجلس، على أقل تقدير، مزدحم بالعمل، لأنه ألزم نفسه بمسؤولية التعامل مع مسائل، بالرغم من أنها تبدو هامة، لا تبقي له سوى القليل من الوقت لمعالجة البؤر الساخنة الحقيقية التي تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين. وليس التوازن بين الجمعية العامة والمجلس سوى بعد واحد من أبعاد المشكلة التي تستلزم المعالجة. ونقترح إثارة تلك المسائل في الفريق العامل المخصص.

ويجب أن تضطلع الجمعية بدور أكبر في عملية اختيار الأمين العام. فالتقييد المستمر لدور الجمعية ومسؤولياتها في عملية اختيار وتعيين الأمين العام يتطلب التغيير من أجل مصلحة منظومة الأمم المتحدة عموما، ولصالح اختصاص الجمعية على وجه الخصوص. وبما أن الجمعية العامة هي التي تقيد دورها بنفسها، فان عليها أن تستعيد موقعها المناسب في عملية اختبار الأمين العام.

وعلى الجمعية والكيانات الأخرى التي تشكل الأمم المتحدة أن تجسد أفضل الممارسات الدبلوماسية في أعمالها

اليومية. ولدى الجمعية الكثير الذي يتعين أن تتعلمه من الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الحاجة إلى مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها أن تعزز دور الجمعية العامة بصفتها هيئة المجتمع الدولي الرئيسية للتداول والتشريع ووضع السياسات والأكثر تمثيلا. ويمكن للجمعية العامة أن تتوقع من الهند التأييد البناء والمشاركة في تلك الجهود.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نود، بصفتنا الوطنية، أن نوضح النقاط التالية. وتنظر جمهورية بيلاروس إلى الأمم المتحدة باعتبارها منظمة ينبغي أن تضع وتنفذ استراتيجية إنمائية من أجل المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، على الأمم المتحدة أن تتكيف مع الوقائع الجديدة. ولا بد من إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فضلا عن التوجه الأساسي لأنشطتها. ومن البديهي تماما أن أمما متحدة قوية بعد إصلاحها من شأنها أن تستجيب لمصالح المجتمع الدولي بأكمله. ويشكل العمل الفعال للمنظمة عنصرا رئيسيا لضمان السلام الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ وغيرها من التحديات التي تواجه الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، يتسم بأهمية قصوى العمل الواضح والقوي للجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي للمنظمة، الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء. ولذلك نعتقد أن تنشيط الجمعية العامة أحد العناصر الحاسمة في إصلاح الأمم المتحدة بأسرها.

ونحن نرى أن عدة مهام في ذلك المجال تستحق ايلاءها الأولوية، ألا وهي. أولا، تعزيز دور الجمعية العامة في معالجة المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.؛ ثانيا، إقامة توازن، مرة أخرى وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في نظرها في كامل طائفة المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمة، وفي المقام الأول إقامة التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وبين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ثالثا، كفالة تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات الجمعية العامة بحسن نية، وتعزيز دور رئيس الجمعية العامة؛ وأخيرا، تحسين الآلية لاختيار الأمين العام ولتعزيز دور الجمعية العامة في ذلك الصدد.

ولذلك أيد وفد بلدي باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية الجمعية العامة وقدرتها على أداء أعمالها وشفافيتها. وجمهورية بيلاروس تعارض الإحالة غير المبررة للمسائل الواقعة في نطاق اختصاص الجمعية العامة إلى نظر مجلس الأمن. وندعو إلى زيادة التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك عقد المشاورات المستمرة والإحاطات الإعلامية المشتركة بين رئيسي هذين الجهازين الهامين للأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأن فعالية الجمعية العامة وأعمالها تتصل مباشرة بقدرتها على بناء توافق الآراء على أكثر المسائل العاجلة المدرجة في جدول أعمال الجمعية. والمحافظة على ممارسة اتخاذ الجمعية العامة للقرارات بتوافق الآراء أمر ضروري، لأن تلك الممارسة تمكننا، بمراعاة مصالح جميع الدول المشاركة في الجمعية العامة، من تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من انجاز؛ كما أنها تضمن توافق القرارات المتخذة مع وجهات نظر النظم القانونية والسياسية المختلفة.

وتشدد بيلاروس على ضرورة التنفيذ غير المشروط للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة وتتعلق بأنشطة الهيئات الفرعية وأساليب عملها. ونعتقد أن التلكؤ حينما يتعلق الأمر بتنفيذ قرارات الجمعية العامة يؤدي إلى تقويض سلطة الجهاز وبالتالي تكون له تداعيات على فعالية منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ويرحب وفدنا بالأعمال التي أنجزها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، بما في ذلك عقد اجتماعات مواضيعية ومناقشات تفاعلية بمشاركة رئيس الجمعية العامة واللجنة الثانية إلى جانب ممثلي الأمانة العامة. ونرى أن تلك الممارسة تعزز تبادل الآراء بشأن المسائل الأكثر إلحاحا المعروضة على الجمعية، بينما تشجع التفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة العامة، وتمكن من رسم صورة أكثر اكتمالا في اطار عملية تنشيط الجمعية العامة.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالسرور أيضا لأن تقرير الفريق العامل يجسد مسائل نعتبرها هاما فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. كما أن من شأن ذلك التنشيط أن يؤدي إلى إحراز تقدم في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وفي تعزيز دور المنظمة. ونرى أن من الأهمية البالغة بمكان أن تحرز اللجنة الخاصة نتائج جوهرية. ونعتقد أنه ينبغي تخليص اللجنة الخاصة، التي تتمثل مهمتها في ترشيد أعمال الأمم المتحدة، من بعض أوجه القصور المعتادة في أعمال المنظمة. وكمثال على تلك العيوب يمكننا أن نورد مشكلة تواجه اللجنة الخاصة حيث أن المسائل الفردية التي ظلت مدرجة في جدول أعمال اللجنة لعدة سنوات لم تحصل حتى الآن على توافق الآراء المطلوب لاتخاذ قرارات موضوعية. وتؤيد بيلاروس المناقشات المفتوحة بشأن فكرة تنفيذ أساليب أكثر مرونة لتنظيم أعمال اللجنة الخاصة. ونعتقد أن اللجنة الخاصة نفسها، باعتبارها الهيئة الخاصة الوحيدة لكامل العضوية التي تشمل اختصاصاتها الجوانب القانونية لإصلاح الأمم المتحدة، ينبغي ألا تفلت من عملية الإصلاح.

وبدون رغبة في إنكار التقدم الذي أحرز في تنشيط أعمال الجمعية العامة، لا يسع وفد بلدي سوى أن يلحظ أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ونعتقد أننا بالعمل المشترك والقوي وحده لجميع الدول الأعضاء سنكون في موقف يمكننا من بلوغ هدف تنشيط الجمعية العامة وتحقيق الإصلاحات الأخرى للأمم المتحدة، مع احترام حرمة الميثاق، وبالتالي تعزيز المنظمة بحيث تتمكن من التصدي الفعال للتحديات العالمية.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتناول بندا في جدول الأعمال يمكن أن يجعل هذه الجمعية على نحو ما عهدناها دائما، وهي تحديدا، أرفع الهيئات الحكومية الدولية في العالم، التي تمثل ١٩٣ دولة عضوا، وتناقش نطاقا واسعا من المسائل الاساسية التي تؤثر على حياة شعوب العالم. ولئن كنت مسرورا لكوني هنا اليوم، فإننا نشهد بقلق استمرار التدهور البطيئ للجمعية العامة فيما يتعلق بدورها وأهميتها عموما. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن اتفاق بياني مع البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مما لا شك فيه أن تنشيط أو،كما يحلو للبعض أن يسميه، ”إصلاح“ الجمعية العامة، شهد إحراز تقدم طوال الأعوام. وبدرجة كبيرة، يعزى ذلك إلى إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. وتشيد ماليزيا بالفريق العامل المخصص على عقده أربعة اجتماعات مواضيعية منفصلة في وقت سابق هذا العام للتداول بشأن الجوانب الرئيسية للتنشيط.

ولا بد أيضا من الإشادة الخاصة بالرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص، اللذين عملا جديا للمضي قدما بالعملية. وتوج عملهما الدؤوب بإصدار تقرير (A/65/909) تطرق لنطاق واسع من المسائل تراوحت من تعيين الأمين العام وضرورة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة إلى إصدار تقارير الجلسات في الوقت المناسب. كما أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين على

تعيينهما وأن أؤكد لهما على تعاون وفد بلدي في إحراز المزيد من التقدم في أعمال الفريق العامل المخصص.

وفي هذه المرحلة، أود أن أولي بعض الاهتمام لمسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وترى ماليزيا أنه، ضمن جميع المجالات التي بحاجة إلى تحسين، لا يوجد ضعف آخر للجمعية العامة يؤدي إلى تقويض أهميتها وفعاليتنا بصورة أكثر خطورة من تلك المسألة. ومع ذلك، ونظرا لعدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ستكون متابعة كل واحد من هذه القرارات مهمة هائلة، على أقل تقدير. ومراعاة لذلك، سيكون من العملي بشكل أكبر إذا حددت أولويات تنفيذ القرارات بطريقة مسؤولة وشفافة ومنصفة للجميع. وعلى سبيل الاقتراح، يمكن أن تعطى القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء وشارك في تقديمها عدد أكبر من الدول الأولوية على غيرها من القرارات. ولكن بغض النظر عن المنهجية المستخدمة، من المؤكد أن ماليزيا ستؤيد إنشاء أي آلية واستحداث وحدة خاصة لتقييم مركز تنفيذ القرارات.

ومن البديهي أننا لو كنا في عالم مثالي لتمكنا من الرصد الوثيق لتنفيذ جميع القرارات. ولكن في الواقع، مع تنوع المسائل التي يتعين مناقشتها وعدد القرارات التي تقدم إلى الجمعية في الوقت الحالي، يلزمنا أن ننظر بشكل أساسي في ترشيد قائمة بنود جدول الأعمال لأي دورة معينة. ويلزم زيادة تركيز جدول أعمال الجمعية على المسائل العاجلة والهامة التي تؤثر على الحياة اليومية لشعوب العالم.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن ننظر في إمكانية النظر في بنود جدول الأعمال كل سنتين أو كل ثلاث سنوات أو حتى ضمها في مجموعات. ومن شأن ذلك أن يقلص عدد بنود جدول الأعمال ويخفف العبء على الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي لديها وفود صغيرة. وتوافق ماليزيا على أن إدراج بنود أكثر مما ينبغي في جدول أعمال الجمعية ستكون له نتائج عكسية على جودة المناقشة. ولذلك، يمكن أن نفكر في تطبيق إجراءات الآجال المحددة للبنود التي يمكن أن تساعد في تقليص عدد بنود جدول الأعمال والقرارات التي يتعين أن تنظر فيها الجمعية العامة. ومن المؤكد أن تلك الممارسة يلزم تنفيذها بالتشاور مع الجمعية والدول المعنية.

لقد قيل الكثير عن ضرورة تعميق العلاقة بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن هناك تفاعلا أكبر بين رؤساء الهيئات الرئيسية. وترحب ماليزيا أيضا بالاجتماعات المنتظمة التي تعقد بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن. ومع ذلك، بوصفهما اثنتين من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ينبغي أيضا أن يكون هناك المزيد من التفاعل بين أعضائهما. ويمكن القيام بذلك بعقد اجتماع مفتوح للحوار التفاعلي بين ممثلين من كلا الجهازين، يمكن، بداية، أن يكون مرة كل عام. وذلك سيمكن من زيادة تفهم المسائل والمشاكل والتحديات التي يواجهها كل جهاز والاعتراف بها وتقديرها.

وصحيح أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يضطلعان بادوار مختلفة. ولكن قد يكون مفهوما خاطئا أن يعتقد أن كل واحدة من الهيئتين الرئيسيتين تنافس الأخرى. فعلى العكس، هناك علاقة تلاحم بين الاثنتين ويمكن وصفهما على سبيل المجاز بأنهما وجهان لعملة واحدة. وتضطلع كلتا الهيئتين بدور في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، لكلتا الهيئتين ولاية خاصة بهما يحددها ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، من الأهمية بمكان للهيئتين أن تعملا معا بالتشاور والتعاون وبإحساس كبير بالاحترام المتبادل بينهما. كما أن على كل هيئة أن تضمن عدم تعديها على ولاية الهيئة الأخرى ومسؤوليتها. فبمراعاة ذلك وحده وبالعمل يدا بيد تتمكن الهيئتان من المعالجة الفعالة للمسائل العديدة التي لا بد للمجتمع الدولي من مجابهتها.

وما فتئت مسألة تنشيط الجمعية العامة موضوعا للمناقشات العامة منذ عام ١٩٩١. ونظرا لعدد السنوات التي نظر فيها في هذه المسألة، فقد حان الوقت لأن تلقي جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة نظرة أعمق ليس على تنشيط الجمعية العامة وحدها، بل أيضا تنشيط الأمم المتحدة بأكملها وأجهزتها ومكوناتها، لأن التغييرات في الجمعية العامة ستؤثر بالضرورة على تلك الكيانات الأخرى.

وبالنسبة للجمعية العامة نفسها، ترحب ماليزيا بعقد معتكف نظمته البعثة الدائمة لفنلندا في حزيران/يونيه هذا العام لمناقشة تعزيز الجمعية. ومن خلال جهود مثل ذلك المعتكف، بالترافق مع الإرادة السياسية اللازمة، ستتمكن المنظمة من أن ترقى إلى مستوى اسمها وما تمثله من قيم، فضلا عن المثل العليا التي أسست عليها.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

وأود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، وهما الممثلان الدائمان لليتوانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، اللذان أنجزا عملا ممتازا في تعزيز المناقشات بشأن المسألة. كما نرحب بتعيين الممثلين الدائمين لجمهورية تترانيا المتحدة وجورجيا رئيسين مشاركين جديدين للفريق العامل، وهما مكلفان الآن بقيادة تلك العملية الهامة.

وتولي فنلندا أهمية كبيرة للجمعية العامة بوصفها حقا أكثر هيئة عالمية وتمثيلية على كوكب الارض. وتضطلع الجمعية بدور محوري في الحوكمة العالمية، ونود أن نشهد المزيد من تعزيزها. ونعتقد أن من الأهمية البالغة بمكان أن تتعامل الجمعية العامة أيضا مع المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، قدمت فنلندا وتركيا مشروع قرار بشأن الوساطة. ونحن نشيد برئيس الجمعية العامة على اختياره تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات موضوعا للدورة السادسة والستين للجمعية.

وكما يعلم العديد من المشاركين الموجودين هنا اليوم، دأبت فنلندا خلال الأعوام التسعة الماضية على تنظيم معتكف للأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن. وهذا العام، قررنا أن نحاول اتخاذ نهج مماثل فيما يتعلق بالجمعية العامة ودعونا رئيس الجمعية العامة آنذاك، والرئيس المنتخب للجمعية والأعضاء المنتخبين في مكتب الجمعية العامة إلى معتكف عقد في تاريتاون. كما دعونا رئيس الجمعية في الدورة الثانية والستين، السيد سرجان كريم، إلى إلقاء كلمة رئيسية بشأن تجربته.

وكان أحد أهداف حلقة العمل إتاحة فرصة للأعضاء الجدد في مكتب الجمعية العامة لزيادة اطلاعهم على أساليب عمل الجمعية العامة. وأنجزت الأمانة العامة، بقيادة وكيل الأمين العام شعبان، عملا كبيرا في إبراز بعض المسائل الهامة المتعلقة بممارسات الجمعية العامة ومكتب الجمعية العامة. كما تلقى المشاركون إحاطة إعلامية من الممثل الدائم لسويسرا بشأن دليل رئيس الجمعية العامة: مرشد عملي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقوبل الدليل السويسري بالترحاب بوصفه إسهاما عمليا ممتازا في تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة ومرجعا مفيدا للغاية لنا جميعا.

وكان الغرض الآخر من المعتكف هو إتاحة فرصة للأعضاء المنتخبين لمكتب الجمعية العامة لمناقشة سبل تعزيز الجمعية العامة في وضع غير رسمي بصورة أكبر. وأسفر شحذ

الذهن الذي جرى عن العديد من الأفكار والاقتراحات المفيدة. فعلى سبيل المثال، اعتقد العديد من المشاركين أنه قد يكون هناك مجال لتطوير دور مكتب الجمعية العامة في تعزيز الجمعية. وضمن أمور أخرى، كانت هناك أيضا أفكار مثيرة للاهتمام بشأن المناقشات المواضيعية وأنشطة التوعية.

وعممنا تقرير المعتكف الوارد في الوثيقة A/65/945 على جميع الأعضاء، لذلك لن ادخل في المزيد من تفاصيل مداولات المعتكف. وبدلا من ذلك، أود أن اشكر الأمانة العامة وجميع المشاركين على إنجاح المعتكف. ويحدوني الأمل في أن تكون النتائج مفيدة لعموم الأعضاء ولعملية التنشيط. ونعتزم تنظيم معتكف مرة أخرى في العام المقبل وزيادة تطوير المفهوم.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان اليابان للرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، سعادة السيد داليوس شيكوليس، الممثل الدائم لجمهورية ليتوانيا، وسعادة السيد كميلو غونسالفيس، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على تفانيهما وعملهما اللذين توجا بإعداد التقرير الوارد في الوثيقة، وعلى مشاركتهما في إعداد القرار ٦٥/٣١٥.

كما أود أن أرحب بالرئيسين المشاركين اللذين عينا حديثا في هذه العملية، سعادة السيد أومبني سيفويه، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، وسعادة السيد ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، وأتعهد لهما بتعاون اليابان الوثيق مع جهودهما لتسوية تلك المسائل ذات الأولوية العليا.

وإحدى النتائج المتوقعة بشكل كبير لتنشيط أعمال الجمعية العامة هي تعزيز العلاقات بين الجمعية وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تعزيز التنسيق المتبادل فيما بين الأجهزة الرئيسية. وفي ذلك الصدد، فإن تقديم مجلس الأمن لتقارير سنوية إلى الجمعية العامة وعقد مشاورات منتظمة بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة أمران قيمان للغاية.

ويشكل التقرير إحدى الأدوات الرئيسية للتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبحوار وثيق بين معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، ومعالي السيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال ورئيس مجلس الأمن آنذاك، نظمت لفحص التقرير جلسة عامة للجمعية العامة منفصلة من جدول أعمال إصلاح مجلس الأمن للمرة الأولى منذ ١٥ عاما، بغية تركيز العمل حصرا على أنشطة مجلس الأمن. وترحب اليابان بتلك الجهود الرامية إلى تشجيع التفاعل المكثف مع عموم الأعضاء. وجرى ذلك التفاعل بصورة أكثر اتساقا في الأعوام الأخيرة، وفقا للقرار ٦٥/٣١٥. ويسرني أن أشير إلى أنه تم الرجوع أيضا إلى المذكرة الرئاسية الأخيرة بشأن تقييم أعمال مجلس الأمن (S/2011/507) للحصول على توجيهات لإعداد التقرير السنوي لهذا العام (A/66/2).

وفيما يتعلق بتعيين الأمين العام، يسند الميثاق الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي ضوء ذلك، تقدر اليابان تقديرا كبيرا العملية السلسلة التي عن طريقها عين مجلس الأمن والجمعية العامة معالي السيد بان كي – مون أمينا عاما لفترة ولاية ثانية. ونعتقد أن من الضروري تركيز اهتمامنا على دور الجمعية العامة في ضمان شفافية العملية على أساس القرارات السابقة والممارسات القائمة، مثل القرار ٥١/٢٤١ – الذي يسمح بإمكانية إجراء رئيس الجمعية مشاورات مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين المحتملين بدون مساس باختصاصات مجلس الأمن – فضلا عن القرار ٦٠/٢٨٦، الذي ينص على خيار

عرض الجمعية العامة رسميا لقائمة المرشحين لمنصب الأمين العام بطريقة تتيح وقتا كافيا للتفاعل مع الدول الأعضاء. وإذ نشرع في تنشيط أعمال الجمعية، سيسهم إجراء استعراض لتجربتنا في تنفيذ القرارات الهامة في عقد مناقشة أكثر مغزى في ذلك المجال.

وضرورة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة أمر معترف به تماما. وفي ذلك السياق، نرحب أيضا بالجهود التي يضطلع بها رؤساء الجمعية العامة، في الماضي والحاضر، لتعزيز دور ومهام الرئيس والمكتب، بما في ذلك، قبل وقت قصير، الدليل الذي أصدرته البعثة الدائمة لسويسرا بالتعاون مع معالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وفي ضوء أهمية المسألة، فإن اليابان على استعداد للمشاركة الفعالة في المناقشات الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف بطريقة فعالة ومعقولة التكلفة في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات لمساعدة الجمعية العامة على زيادة الوعي العام بأنشطة الجمعية، ترى اليابان أن أهم قياس لقيمة الجمعية في أعين الجمهور هو فعالية تلك الهيئة في التصدي للتحديات العالمية. و إلى جانب الجهود القوية لحل تلك المشاكل، من الضروري تزويد المنافذ الصحفية بالمعلومات الدقيقة ذات الصلة بمصالح الجمهور العام. وحاليا يعقد رئيس الجمعية العامة مؤتمرا صحفيا بعد كل مشاورات تقريبا. وبغية ايلاء اهتمام أكبر لأعمال الجمعية العامة، على رئيس الجمعية ورؤساء اللجان الرئيسية والأطراف المهتمة الأخرى، مثل ميسري المناسبات الخاصة أو مشاريع القرارات، بذل جهود مماثلة للتعريف بأنشطة الجمعية وانجازاتها بعقد لقاءات ومؤتمرات صحفية أكثر تواترا.

ونتوقع إجراء مناقشات بناءة وموجهة نحو إحراز النتائج في اجتماعات الفريق العامل المخصص المقرر أن يعقدها الميسران المشاركان، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على التزام اليابان بالإسهام بصورة ايجابية في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد جراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن البند المدرج في جدول الأعمال اليوم، الذي يود وفد بلدي أن يدلي بشأنه بالتعليقات التالية، بالتركيز على أربعة مواضيع.

أولا، بالنسبة لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، نحن نناقش مرة أخرى مسألة تنشيط أعمال الجمعية، وهي أحد العناصر الهامة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ولست بحاجة إلى التأكيد على أن هذه عملية حساسة لا بد من متابعتها بعزم والتزام من جانب المجتمع الدولي قاطبة، بغية تعزيز دور الجمعية باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل.

ويرى وفد بلدي أن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها يتطلب، ضمن أمور أخرى، أن يدرج في جدول أعمالها المسائل الناشئة والملحة الحالية التي تتسم بالأهمية للمجتمع الدولي قاطبة وينبغي أن ينظر فيها بدون تأخير، حتى تستمر الجمعية في كونها هيئة قادرة على الرد السريع على الحوادث العالمية. وفي السياق نفسه، نعتقد أن المناقشات المواضيعية أداة هامة لنا لكي ندير مناقشات جدية ونتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية والحالية. وفي ذلك الصدد، نشيد بنوعية المناقشات التي عقدت في الدورات السابقة، وستستمر بدون شك خلال فترة عمل الرئيس الحالي. كما نشدد على أهمية إحراز نتائج ملموسة في تلك المناقشات، حتى نتمكن من تقييم أعمال الجمعية.

ونؤمن إيمانا جازما بأن دور الجمعية العامة وسلطتها يستلزمان أيضا الإقرار بدورها في صون السلام والأمن الدوليين. ومع أن المادة ٢٤ من الميثاق تنيط المسؤولية الرئيسية عن ذلك المجال بمجلس الأمن، فإن تلك المسؤولية ليست حصرية. ونرى أن على الجمعية أن تستجيب بسرعة وفعالية أكبر للمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

كما أن مسألة التقارير المطلوب من مجلس الأمن تقديمها إلى الجمعية بحاجة إلى اهتمامنا المستمر. ومع أن تقارير المجلس السنوية قد تحسنت، فإنها ما زالت وصفية وسردية وهي بالتالي لا تجسد الديناميكيات الحقيقية في اطار المجلس، والسياق الذي تتخذ فيه القرارات، ناهيك عن الحالات التي عجز فيها المجلس عن النظر في المسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمال على نحو ما كان ينبغي عليه.

كما أن علينا أن نؤكد على أهمية الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون المتضافر والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى بمساعدة آليات شفافة ومنتظمة تسمح بالتفاعل مع الدول الأعضاء، لا سيما الدول المعنية بصورة مباشرة.

ثانيا، فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، اتخذت خلال الأعوام القليلة الماضية عدة تدابير لتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة، بما في ذلك استخدام المناقشات التفاعلية والموائد المستديرة وجلسات الأسئلة والأجوبة في اطار اللجان الرئيسية. ولكننا نرى أن بعض الاقتراحات التي قدمت فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية ينبغي مناقشتها بالمزيد من العمق. وتتعلق تلك الاقتراحات، في جملة أمور، بترشيد أعمال اللجان، بالطبع، بموافقة جميع الدول الأعضاء؛ وتسهيل إمكانية حصول البلدان النامية على المعلومات المنشورة في موقع اللجان على الانترنت – وهي معلومات ينبغي تفصيلها بدرجة أكبر وتوفيرها بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب؛ وتنسيق أفضل الممارسات فيما بين اللجان الرئيسية التي، لنتذكر، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتعيين الأمين العام. ونود بادئ ذي بدء أن نهنئ السيد بان كي – مون على تعيينه لفترة عمل ثانية بصفته الأمين العام، ونرحب برؤيته وببرنامج عمله للسنوات الخمس المقبلة، الذي تبادله معنا هنا في الجمعية وفي منتديات أخرى. ونشكره على مبادرته وعلى جهوده للتنسيق مع الدول الأعضاء. وهذا أمر ايجابي وجدير بالثناء، ويزيد من شفافية الأمم المتحدة، ونحن نرحب به. ولكننا نود النظر بمزيد من التفصيل خلال هذه الدورة في العملية التي بموجبها يجري اختيار رؤساء المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار التوصيات الهامة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/65/71).

رابعا، أود أن أتطرق لتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وعلينا أن نضمن توفير موارد بشرية ومالية وافية وثابتة للمكتب، وان نستعرض، في جملة أمور، ميزانية مكتب الرئيس، التي لم تعدل منذ عام ١٩٩٨، إلا لمراعاة عامل التضخم. ونظرا لأن الجمعية العامة أحد أهم الأجهزة ولأن رئيسه هو رئيس الجمعية، لا بد من توفير جميع الموارد اللازمة لتمكين الرئيس من الاضطلاع بمهمته، والاستماع جيدا لآراء الدول الأعضاء واتخاذ الإجراء المناسب في اطار تنفيذ مهمته في رئاسة هذا الجهاز الهام. كما نشدد على أهمية تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة لضمان الإدارة الفعالة لجميع رئاسات الجمعية وتحقيق الاستمرارية فيما بينها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للولاية التي أسندها الجمعية في أيلول/سبتمبر الماضي لكي تنشئ، في دورتها السادسة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط الجمعية العامة يكون مفتوحا لجميع الدول الأعضاء، وفي جملة أمور، يجري تقييما لمستوى تنفيذ القرارات الهامة. ونعتقد أن ذلك التقييم مسألة تحظى بالأولوية ويجب أن يؤدي إلى تحديد العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ العديد من القرارات في ذلك الصدد، من أجل المضي قدما بعملية تنشيط الجمعية العامة.

السيد شين دونغ – إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن امتناني للرئيس النصر على عقد مناقشة اليوم وعلى إتاحة هذه الفرصة للأعضاء للنظر في تنشيط الجمعية العامة خلال هذه الدورة. كما أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين، السفير أومبيني سيفويه، ممثل تترانيا، والسفير لومايا، ممثل جورجيا. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن امتناني للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، السفير داليوس شيكوليس، ممثل ليتوانيا، والسفير كميلو غونسالفيس، ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، على قيادتهما وتوجيههما الممتازين للفريق خلال الدورة الخامسة والستين.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا جازما بأنه ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها باعتبارها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للمناقشة ورسم السياسات وتمثيل الأعضاء، على النحو الذي أقرت به وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠). وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يرحب بقرار تحديد المسألة باعتبارها أحد المواضيع للمناقشة العامة في الدورة السادسة والستين. ومع ذلك، وبعد عقدين من مناقشة مسألة إصلاح الجمعية العامة في هذا المنتدى، يود وفد بلدي أن يوضح أن التقدم البطيئ المحرز حتى الآن لا يفي بتوقعاتنا أو رغباتنا. ونحن جميعا نشارك شعورا بالقلق حيال تهميش الجمعية العامة والحاجة إلى تنشيط هذه الهيئة. وهذا أمر يتناسب مع دور الجمعية العامة على النحو الذي أقره تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغييرات لعام ٢٠٠٤ (A/59/565). وفي الواقع، ينبغي ألا يحدث أي تأخير جديد في تنشيط الجمعية العامة. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار التحديات العديدة والمتنوعة والأزمات العالمية التي تواجهنا. ويتعين تنشيط الجمعية العامة لتتمكن من الاضطلاع بالدور المقصود لها بشكل سليم، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وإزاء تلك الخلفية، يود وفدي أن يدلي ببعض التعليقات بشأن تنشيط الجمعية العامة باعتبارها جهاز الأمم المتحدة العالمي الوحيد.

ويرى وفد بلدي أن فقدان الجمعية العامة لحيويتها نجم من أوجه القصور التنفيذية المزمنة وليس من أي صراع بين الجمعية العامة نفسها وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن تنشيط الجمعية العامة يمكن تحقيقه بمعالجة المشاكل المتعلقة بممارساتها الإدارية، مثل اتخاذ قرارات متكررة والصعوبات في تأمين وسائل تنفيذ مفيدة بسبب الأعداد المفرطة للقرارات، ولعدم الكفاءة من حين إلى آخر.

أولا، يشارك وفد بلدي الرأي الذي مفاده أن العلاقة بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما يجب أن تكون علاقة تكاملية، وليست تنافسية. وفي ذلك الصدد، يولي وفد بلدي أهمية كبيرة للإجراءات الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة الرئيسية. وينبغي تحقيق ذلك بعقد اجتماعات منتظمة بين رئيس الجمعية العامة والأمين العام، وبين رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من القرار (٦٥/٣١٥).

وباعتبار الفقرة ٧ من القرار وسيلة أخرى لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، فإنها تحيط علما على النحو المناسب بأهمية وفائدة استمرار التفاعل بين الجمعية العامة والمنتديات والمنظمات الدولية أو الإقليمية التي تتعامل مع المسائل العالمية ذات الاهتمام للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن بوسع الجمعية العامة أن تضطلع بدور خلاق في معالجة المسائل العالمية باستمداد أفكار ومفاهيم جديدة من التفاعل الحيوي مع المنتديات الدولية أو الإقليمية.

ثانيا، يشارك وفد بلدي الرأي القائل إن أي تحسين لأساليب العمل في اطار الجمعية العامة سيجعلها أيضا جهازا أكثر كفاءة وفعالية لاتخاذ القرارات. وزيادة استكشاف النظر في البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات أو تجميعها، بما في ذلك من خلال إدخال شرط الآجال المحددة، بالموافقة الصريحة للدولة أو الدول المقدمة لمشاريع القرارات وتجنب أي تكرار للعمل كلها نماذج للمجالات التي يمكن أن تتحسن فيها الجمعية العامة. إضافة إلى ذلك، يلزم الجمعية أن تنخرط في المزيد من أنشطة التوعية الموجهة نحو المجتمع المدني ووسائط الإعلام بغية زيادة الوعي بالأعمال التي يتم تجاهلها أحيانا.

ثالثا، فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين، لا يساور وفد بلدي أي شك في أن دور الأمين العام تحول في وقت واحد من المسؤول الإداري الرئيسي للمنظمة إلى دبلوماسي ومحام وموظف خدمة مدنية ومسؤول تنفيذي رئيسي، فضلا عن رمز للمثل العليا للأمم المتحدة والناطق الرسمي باسم مصالح شعوب العالم، لا سيما أشد السكان ضعفا من بينها.

وفي ذلك الصدد، نظرا للمسائل المتعددة الأوجه التي يطلب من الأمين العام، وهو حاليا السيد بان كي - مون، التعامل معها، يشارك وفد بلدي الرأي القائل إن عملية اختيار وتعيين الأمين العام تختلف عن العملية المستخدمة في اختيار الرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى دور مجلس الأمن، وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق. وبالتالي ينبغي اختيار الأمين العام وتعيينه بالحصول على أوسع تأييد ممكن من كامل عضوية الأمم المتحدة ومن خلال عملية شفافة وشاملة للجميع.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي تأييدا قويا الممارسة الحالية لتقديم رئيس الجمعية العامة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة آراءه بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. كما نرحب بنقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من رؤساء الجمعية الحاليين إلى خلفائهم. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالجهود المتميزة، وبالنتائج الناجمة عنها، للرئيس السابق للجمعية، السيد جوزيف ديس، والرئيس الحالي، السيد النصر. ويعتقد وفد بلدي أن تعزز الموارد البشرية والمادية أمر بالغ الأهمية للعمل الفعال لمكتب رئيس الجمعية العامة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أنه ينبغي أن يكون تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية مستمرة وموجهة نحو إحراز النتائج ويجب تقييمها من خلال نهج مركز على النتائج. ويتطلع وفد بلدي إلى إحراز الفريق العمل المخصص نتائج ملموسة ومستمرة ومستكملة خلال هذه الدورة. ويؤكد وفد بلدي على تعاوننا الكامل ودعمنا للاستكمال الناجح لذلك المسعى الذي تأخر طويلا.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئ سعادة أومبني سيوفيه، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، وسعادة ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني

بتنشيط الجمعية العامة. ونؤكد لهما على أكمل تعاوننا في تحقيق هدفنا المشترك. كما نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما على قيادتهما لتلك العملية.

إن العمل الذي نستأنف الاضطلاع به اليوم هام لأنه يهدف إلى التأكيد على الشرعية التي لا جدال فيها للجمعية العامة وسيادتها باعتبارها الهيئة الرئيسة لرسم السياسات ووضع المعايير في الأمم المتحدة. وهو عمل هام لأنه يتعلق بتعزيز دور الجمعية وتحسين أعمالها، وهي المكلفة بمناقشة أي مسألة أو أي أمر يقع في نطاق الميثاق. وهو عمل هام لأنه ينجز في أكثر الهيئات التمثيلية والديمقراطية في الأمم المتحدة.

ولكن من الضروري أيضا أن نظل مدركين أن المناقشات بشأن تنشيط الجمعية العامة ينبغي ألا تتحول إلى أحد الطقوس التي لا تسفر عن أي شيء موضوعي. ومن الحتمي أن تركز مناقشتنا على الهدف المشترك لتعزيز هذه الهيئة. وفي الأعوام العديدة الماضية، قدم عدد من الاقتراحات المفيدة. ومن الممكن تحديد مجالات التوافق والاتفاق على طريق نحو المستقبل.

ويمكن ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة لتركيز مناقشاتنا بصورة أفضل. ولا بد من تنفيذ قرارات الجمعية على أساس غير انتقائي وغير تمييزي. ويمكن إنشاء وحدة خاصة في مكتب رئيس الجمعية العامة لتقييم مركز تنفيذ القرارات المختلفة.

ومع ذلك، ينبغي ألا يقودنا مسعانا لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة إلى مفاهيم انقسامية وتعسفية، مثل شروط الآجال المحددة. وينبغي ألا ينظر في استبعاد أي بند من جدول الأعمال بدون موافقة الجمعية والرضا الصريح للدولة أو الدول المعنية. وسيتعين إيجاد توازن لمراعاة رغبة الجمعية في الاضطلاع بدور أكبر في اختيار وتعيين الأمين العام ومتطلبات المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان الإقرار بالتقدم المحرز في تحسين التنسيق والتفاعل بين الجمعية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وفائدة الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بشأن أولوياتهما وأنشطتهما. ويجب أن تلك تستمر الممارسة، وكذلك عقد المناقشات المواضيعية بشأن المسائل ذات الأهمية للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، نؤكد مجددا على اقتراحنا لتشكيل لجنة ثلاثية تتألف من رئيس الجمعية المنتهية ولايته والحالي والمقبل. ومع ذلك، ينبغي لجهود تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب ألا تؤدي بلا مسوغ إلى تقييد المرونة في اختيار الرئيس المقبل للموظفين. وعلى أي حال، ينبغي ألا يعوق رئيس جهاز الأمم المتحدة الرئيس بالافتقار إلى موارد الميزانية والموارد البشرية المضمونة.

وتولي باكستان أولوية عليا لموضوع تنشيط الجمعية العامة. ولتمكين الجمعية من الاضطلاع بدورها المناسب على النحو المتوخى في الميثاق، لا يمكن المبالغة في أهمية تجديد الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعزمها على احترام قراراتها. وباكستان على اقتناع بأن على الجمعية العامة أن تضطلع بدور محوري في مناقشة القضايا الرئيسية الراهنة وتقديم الحلول لها. ونحن نتطلع إلى عقد مناقشة موضوعية وبناءة ونؤكد للرئيسين المشاركين على تعاوننا ودعمنا.

السيد إيسكالونا أوهيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئ رئيس الجمعية على قيادته للجمعية العامة وان نؤكد له على تعاوننا معه في إنجاح أعماله. ونود أن نشكر ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين وممثل ليتوانيا على العمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. ونرحب بممثلي

جمهورية جورجيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، اللذين عيينا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص.

لقد وضعت الأطر المعيارية للقانون الدولي وحقوق الانسان وأضفي عليها الطابع العالمي في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتشكل البرامج وخطط العمل للمؤتمرات الدولية الرئيسية التي دعت إليها الجمعية أهم نقاط مرجعية في إضفاء الطابع العالمي على السياسات العالمية بشأن الصحة والقضاء على الاستعمار والتعليم والبيئة، ضمن أمور أخرى.

وأحرزت جميع النتائج الايجابية للأمم المتحدة في هذه الجمعية الموقرة بأغلبية كبيرة في المنظمة. وما فتئ تأثير الجمعية الايجابي متصلا بشكل لا ينفصم بإرادة الدول لاحترام تلك الاتفاقات العالمية، بدون شروط.

وللأسف، فقد سكان العالم منذ وقت طويل صوتهم في الأمم المتحدة. ولم تعد الأمم المتحدة تتصدى لمشاكل البشرية. وأصبحت العلاقات المجحفة في اطار المنظمة حصرية واستبدادية بشكل متزايد مع استمرار عولمة الليبراليين الجدد. وبدلا من أن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، أضحت أكثر نخبوية. والدول الامبريالية التي تهيمن على مجلس الأمن تعمل بكل دأب للسيطرة على جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة وعلى إضعاف دور الجمعية العامة.

ووضع مجلس الأمن استراتيجية تهدف إلى إضعاف الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة. فقد استولى المجلس على أمور لا تقع في نطاق اختصاصه على النحو الذي حدده ميثاق المنظمة. وأدخل المجلس في جدول أعماله مجموعة واسعة من المواضيع، مثل منع الانتشار النووي والشؤون الجنسانية وقضايا المرأة والطفولة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ولا بد أن يؤدي تحول الأمم المتحدة إلى اضطلاع الجمعية العامة بدور أقوى في مجال صون السلام والأمن، ضمن أمور أخرى. ويجب عدم السماح لمجلس الأمن بفرض شروطه في تلك المجالات بينما تقف بقية دول العالم بلا حيلة. ويتعين أن تبدأ عملية تحول الأمم المتحدة بإجراء تغيير كبير في هيكلها وطريقة مزاولة عملها.

وما فتئ إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة قيد المفاوضات لفترة عقدين تقريبا. ولم يحرز تقدم يذكر، نظرا لأن نفس النظام من عام ١٩٤٥ لا يزال قائما. ومن الضروري تشجيع تغييرات حقيقية وتحول الأمم المتحدة. ويدعو الاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، القائد هوغو شافيز، إلى اعادة صياغة تتجاوز الإصلاح ويقترح إجراء استعراض جدي للقواعد التأسيسية لمنظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تعمل، في جملة أمور، على تعزيز سيادة الدول ومساواتها القانونية ومبدأ تقرير المصير للشعوب.

والهدف هو النهوض بجمعية عامة أكثر فعالية وكفاءة وأهمية. وتحقيقا لتلك الغاية، ركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع ألا وهي: أولا، توسيع دور الجمعية العامة وسلطتها؛ ثانيا، دور الجمعية العامة في تعيين الأمين العام؛ وثالثا، تحسين أساليب عمل الجمعية. ولكن ذلك لم يكن كافيا في ضوء الاقتراح بإعادة صياغة الأمم المتحدة وإزاء خلفية التغييرات التي حدثت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وترى فنزويلا أنه على الجمعية العامة، في الوقت الحاضر، أن تمارس بشكل كامل السلطات التي أوكلها إليها ميثاق المنظمة. ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين

وبشأن تعيين الأمين العام – بما في ذلك مناقشة ما إذا كان اختيار رئيس الجمعية العامة ينبغي أن يمر أولا بمجلس الأمن.

السيد مستحكم (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما أود أن أعرب عن امتناني للممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين وممثل جمهورية ليتوانيا على جهودهما الدؤوبة في توليهما الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية. وأود أيضا أن أهنئ الممثلين الدائمين لجمهورية تترانيا المتحدة وجورجيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الحالية وان أؤكد لهما على تعاون وفد بلدي في إحراز التقدم في أعمال الفريق العامل المخصص.

أما بالنسبة لبند جدول الأعمال قيد النظر في جلسة اليوم، أود أن أسجل بعض الملاحظات باسم بلدي.

وبالرغم من العديد من الجهود التي بذلت في الأعوام الأخيرة لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، لا نزال بعيدين عن انجاز مهامنا الرئيسية، التي تشمل، في جملة أمور، تعزيز دور الجمعية وسلطتها وترشيد العلاقة بين الجمعية وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

وإجراء استعراض للقرارات المختلفة بشأن تنشيط الجمعية يوضح أن عددا كبيرا من هذه القرارات يتناول دور الجمعية وسلطتها. وهذا يوضح بجلاء مدى أهمية تعزيز دور الجمعية وسلطتها بالنسبة لعموم الدول الأعضاء. ولذلك ينبغي ألا نتجاهل الأهمية الكبيرة لهذه المسألة؛ وفي الواقع، ينبغي أن نستكشف سبلا ووسائل ملموسة لتحقيق الاحترام الكامل لوظائف الجمعية العامة وسلطاتها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة ومنظمات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ما فتئت العلاقة الخاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مسألة لمناقشة واسعة، وبخاصة خلال العمليات المختلفة لإصلاح الأمم المتحدة في العديد من السنوات. ويحدد عدد كبير من قرارات الجمعية معايير معينة لإيضاح العلاقة بين هذه الجهازين الرئيسيين الهامين للأمم المتحدة. والميثاق نفسه يسند مهام ومسؤوليات هامة إلى كلا الجهازين. وبالرغم من ذلك، شهدنا، في الأعوام الأخيرة، تعدي مجلس الأمن التدريجي والمستمر على مهام وسلطات الجمعية العامة وغيرها من الهيئات، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة نماذج عديدة لتعدي المجلس على سلطات واختصاصات الجمعية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال وضع مجلس الأمن للمعايير وتشريع القوانين وتحديد تعريفات في مجالات خارج نطاق اختصاصه. وأود أن أشير إلى المادة ١٣ من الميثاق التي بموجبها تكلف الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة العالمية والتمثيلية الوحيدة المؤلفة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالدرجة الأولى بمهمة التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

وتنشيط الجمعية العامة، باعتباره جزءا من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، عملية ديناميكية ومستمرة. وينبغي أن نتحلى بالالتزام والروح البناءة طوال هذه العملية المستمرة بهدف تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية للتداول ورسم السياسات وتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيكون وفد بلدي على استعداد للمشاركة

بفعاليـة في أي مناقـشة شـفافة ومفتوحـة وشـاملة لجميـع الأطراف.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن أعرب عن اصدق امتناني لرئيس الجمعية العامة على تعيينه لي أحد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. ويكتسي التعيين أهمية كبيرة، إذ أنه الأول من نوعه بالنسبة لبلدي. ويزاد التعيين أهمية إذ أن الرئيس جعل تنشيط الجمعية العامة إحدى المسائل الرئيسية في جدول أعماله الشخصي.

وفي ملاحظاتي الموجزة، أود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء ولقيادة الأمم المتحدة على أن وفدي، بهذه الصفة، سيكرس كل جهوده للاستفادة من التقدم المحرز خلال الفترة السابقة. وسنبذل قصارى جهدنا للدفع قدما بمسألة تنشيط دور الجمعية العامة باعتبارها المنتدى الرئيسي للمناقشة العالمية ولتعزيز قدراتها لتستجيب بسرعة وفعالية للأحداث السياسية الرئيسية ولتتعاون بشكل فعال مع الهيئات الرئيسية الأخرى، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مجلس حقوق الانسان ولجنة بناء السلام، ضمن هيئات أخرى. وفي القيام بذلك العمل، سنعتمد على دعم وتعاون الدول الأعضاء ودعم مجموعات من بينها حركة بلدان عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا للمتكلم الأخير في هذه المناقشة. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.